أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

المدينة والإنسان في العالم العربي

إعداد
دعاء عويضة

تمهيد:

من منَّا لا يحلم بأن يعيش في مدينة مُصممة على هواه؟ ربما كمدينة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في عهده، أو كمدينة أفلاطون الفاضلة على وصفه، مدينة تسودها قيم سامية من العدالة والحرية، تتحصن بقلاع شامخة من الإنسانية والخيرية، يحكمها من يعمل على تحقيق رفاه شعبه وتقدمه وتحضره؟!

التحضر، تلك الظاهرة العالمية التي تزداد إلحاحًا مع مرور الوقت، والتي تطرح بدورها من التحديات والفرص ما لا يُمكن إدارته إلا من قِبل حكومات نزيهة ومستعدة جيدًا ولديها إطار لتنميتها الحضرية، ما كان له من الانعكاسات على الواقع السياسي لجميع البلدان ما له، وعلى الرغم من كون التخطيط الحكومي لسياسات الدول العربية قد ظهر في السنوات الأخيرة بمظهر الكفاءة والإدارة الحكيمة نحو الرخاء؛ إلا أنه لم يُقدم الكثير لاحتواء الأزمات الحضرية في المدن العربية، إما لعجز من النُظم الحاكمة أو للحرص على تنفيذ أجندات استبدادية.

وهكذا فقد تقوضت في المدن العربية هياكل الحكم المركزية بدرجة كبيرة، وتراجعت كفاءة سلطاتها المحلية، وترسخ الفساد في مؤسساتها، وضعفت العلاقات بينها وبين المواطنين فتراجعت شرعيتها.

وعلى الرغم من أن التوسع الحضري عمل على رفع مستوى معيشة الكثير من المواطنين في الدول العربية، إلا أنه لم يكن شاملًا ليمتد لكل فئات مجتمعات تلك الدول التي عانت بشكلٍ كبير من التهميش، وأسفرت أنماط النمو الحضري عن تحدياتٍ عدة أمام واضعي السياسات، ومع حرص هؤلاء على الاستئثار بالسلطة وتركيزها في الفئات المقبولة لديهم؛ جاء تعاملهم مع هذه التحديات على الشكل الذي يصب في مُفاقمتها وليس حلها حرصًا منهم على تثبيت قواعد حكمهم الاستبدادي.

ومن ثم؛ فتكمن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لحلها في: تحديد الدور الذي تلعبه السياسات الحضرية التي مارستها تلك النظم في ترسيخ هذا الحكم الاستبدادي وتعزيز قيمه في المدن العربية.

ولحل هذه الإشكالية كان لا بُد من الإجابة عن هذه التساؤلات: ما السياسة الحضرية؟ وكيف تتشكل لدى النظم السياسية العربية؟ وما مدى أهميتها في بنية تلك النظم؟ وما أبعاد الأزمة الحضرية في المدينة العربية؟ وكيف تؤثر السياسات الحضرية على الاستبداد فيها؟ وكيف يمكن للسياسات الحضرية الوطنية أن تسهم في تحقيق الحكامة الحضرية؟

أولًا: أبعاد السياسات الحضرية في النظم السياسية العربية:

السياسة الحضرية: هي النشاط الذي تقوم به السلطة العامة – مؤسسة/ حكومة –، وتهدف إلى تنمية المدن، وتستمد أهدافها من تحديد مشاكل التنمية الحضرية الرئيسة، ومن مركزها ووظائفها في التسوية الوطنية والهياكل المؤسسية، أي أن وضع وتنفيذ السياسة ينطويان على المشاركة المشتركة والمُنسقة للسياسات الفرعية؛ وتوفر السياسة الحضرية إطارًا موضوعيًّا لهذا التنسيق[1].

1 Ministry for Regional Development of the Czech Republic, Principles of Urban Policy, Czech, 2010, P. 3.

وتُعبر السياسة الحضرية الوطنية عن مجموعة متماسكة من القرارات المستمدة من عملية هادفة تقودها الحكومة من أجل تنسيق وحشد مختلف الجهات الفاعلة؛ من أجل رؤية وهدف مشتركين من شأنهما أن يشجعا على تحقيق تنمية حضرية أكثر إنتاجية وشمولًا ومرونة على المدى الطويل[٢].

وتُعد المنطقة العربية التي تضم ٣٥٧ مليون نسمة عام ٢٠١٠، من أكثر المناطق الحضرية توسعًا في العالم؛ حيث يعيش ٥٦٪ من سكانها في المدن، فيشهد مجلس التعاون الخليجي أسرع معدل من إجمالي النمو السكاني، في حين تشهد الطبقة الجنوبية أسرع معدل للتحضر.

وعلى الرغم من أن كلا المعدلين آخذان في التباطؤ، إلا أنه لا يزال من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان بحلول عام ٢٠٥٠، وستحتضن آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ما يزيد عن ٩٠٪ من النمو السكاني الذي سيحدث في المناطق الحضرية، وستبلغ نسبة سكان المناطق الحضرية ٦٨٪.

وسيؤدي هذا الاتجاه إلى استمرار الضغط على الهياكل الأساسية الحضرية والإسكان والخدمات الاجتماعية، وهكذا يُعاني معظم سكان الدول العربية من ما يُمكن تسميته بالأزمة الحضرية[٣].

الأزمة الحضرية في المدينة العربية:

المدينة: هي تلك المساحة الثرية والمتنوعة التي تخص كل ساكنيها، فمن ناحية الحياة المادية تعدُّ كل مدينة كبرى أو قرية أو بلدة نُظمت بشكل مؤسسي ولها وحدة حكم محلي فتأخذ طابع البلديات أو المدن الكبرى، ويشمل هذا المعنى المساحة الحضرية وما أحاط بها من مناطق ريفية أو شبه ريفية، أما من جهة الحياة العامة؛ فالمدينة هي مجموع المؤسسات والجهات الفاعلة في إدارتها من سلطات حكومية ومجالس تشريعية وقضائية وجماعات المشاركة الاجتماعية المنظمة والحركات الاجتماعية والمجتمع بشكل عام[٤].

وقد جاء ذكر المدينة والمدائن في القرآن الكريم سبع عشرة مرة، كما في قوله تعالى في سورة الحجر: {وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ} [سورة الحجر: الآية ٦٧]، وقوله تعالى في سورة الشعراء: {فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ} [سورة الشعراء: الآية ٥٣]، وقوله في سورة يوسف: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} [سورة يوسف: الآية ٣٠]، وقوله في سورة الكهف: {فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا} [سورة الكهف: الآية ١٩]، وقوله في سورة يس: {وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ} [سورة يس: الآية ٢٠]. وهكذا فقد جاء ذكرها بعدة معانٍ تبرز خصائص المدن، مثل: السلطة السياسية، والسكان الكثيرين، والأسواق، والبناء، والأمن. كما جاء ذكر (البلد) تسع مرات، و(البلاد) خمس مرات، و(بلدة) أربع مرات، وهي في كل الأحوال تعني المدينة أو المدن، وأما

2 UN. HABITAT, The Evolution of National Urban Policies, Nairobi, United Nations Human Settlements Programme, October 2014, P. 3.

3 UN. HABITAT, The State of Arab Cities 2012, Nairobi, United Nations Human Settlements Programme, 2012, P. 12.

4 World Urban Forum, World Charter for the Right to the City, Barcelona, October 2004, P. 2.

كلمة «قرية» فهي أكثر ما يرد في القرآن بمعنى المدينة وقد جاءت في ستة وخمسين موضعًا[٥].

وقد خلصت الكثيرُ من الدراسات إلى أن المدينة العربية تعاني أزمة حضرية مركبة، زادت من تفاقمها السياسات الحضرية العشوائية، وغيابُ الإرادة السياسية لحلها، واختلالُ التوزيع الجغرافي للسكان.

وسنحاول هنا إلقاء الضوء على أبعاد تلك الأزمة الحضرية في المجتمعات العربية على مستويين؛ هما: أزمة التوسع الحضري، والأزمة الهيكلية.

١- أزمة التوسع الحضري:

زاد عدد سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية - لأول مرة على الإطلاق - لأكثر من النصف في عام ٢٠١٠، وتمشيًا مع هذا الاتجاه، تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠ ستصبح المناطق الحضرية مأوًى لأكثر من ثلثي البشر، وسيؤدي تسارع خطى التوسع الحضري - لا سيّما في البلدان النامية - إلى طرح تحديات شاملة للقطاعات أمام الحكامة الحضرية[٦]، والتي لا بُد من مواجهتها بإنشاء آليات متكاملة تضم جهات صاحبة مصالح متعددة. وتتمثل التحديات الرئيسة في التمدد الحضري العشوائي وعدم وجود بنية تحتية ونفاد الموارد والتدهور البيئي وخطر الكوارث الطبيعية[٧].

٢- النزوح من الريف للحضر:

تعود الأزمة الحضرية التي تعيشها المدن العربية إلى التحضر السريع الذي شهدته تلك المدن، والذي يرجع بالأساس إلى تدفق السكان الريفيين تاركين خلفهم تنظيماتهم التقليدية. هذا النزوح الناتج عن مشكلات الريف الأمنية والاقتصادية بشكلٍ خاص، مثل: قلة الموارد، والجفاف، وغيرها.

وفي المقابل كانت هناك عوامل جذب عديدة في المدن، منها: فرص العمل، وارتفاع مستوى المعيشة النسبي، ووجود المصانع والخدمات والمؤسسات الاجتماعية والصحية والثقافية والترفيهية وغيره؛ مما دفع بالسكان إلى مغادرة قراهم والاستيطان في الحضر في ظروف صعبة مُشكلين أحياء هشة مع الوقت. والنزوح لا يعني فقط ترك المجال الجغرافي الريفي الأصلي والاستقرار في مجال جغرافي آخر حضري، بل أهم من ذلك ترك البنيات والهياكل الاجتماعية التقليدية للتنظيم الاجتماعي، وعدم وجود هياكل تعويضية في المجال المستقبل، واقتصرت السياسات الحضرية التي انتهجها الدول العربية على محاولة تحسين ظروف الاستقبال وتطوير البنية التحتية في حدها الأدنى، دون النظر لحلول مناسبة لأسباب النزوح ذاتها وهو ما حدث في العديد من الدول

٥ شاكر مصطفى: المدن في الإسلام حتى العصر العثماني، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ج ١، ص ٣١.

٦ الحكامة الحضرية: هي تلك الآلية التنموية التي تُسهل عملية مشاركة السكان في تحقيق أهداف التهيئة وَفق رؤية استراتيجية مؤسسة على مقاربات التنمية البشرية المستدامة، وهي نتيجة حتمية لإعادة ترتيب علاقة المواطنين بالفاعلين المحليين والجهويين في ظل ديمقراطية تشاركية بدلًا من الديمقراطية التمثيلية. وهي إذن دعوة صريحة إلى تجاوز حالة اللاتوازن الناتج عن أحادية صنع القرار دون مراعاة المنطق العلمي المؤسس على عناصر المشاركة في مختلف مراحل إعداد المشروع، من التشخيص وإلى البرمجة والتنفيذ ثم التقييم والمحاسبة في إطار عملية تمتاز بالشفافية والعقلانية. انظر: عبد العالي الصغيري: السياسة الحضرية وتدبير المجال المديني، المغرب، منظمة التجديد الطلابي، (https://bit.ly/2PYoXyL)، ٢٠١١.

7 Salheen, Mohamed., & others., National Urban Policies and Strategies, Egypt Urban Forum, 15 June 2015.

العربية مثل: تونس، والجزائر، والمغرب، ومصر، والعراق، وغيرها[٨].

٣- التمدد الحضري العشوائي:

يعد أحد نتائج النزوح من الريف للحضر؛ فيؤدي نقص الخطط المكانية للمناطق الحضرية أو عدم الالتزام بتلك الخطط إلى توسع عشوائي دون ضوابط يُعرف بـ»التمدد الحضري العشوائي»، وهو ظاهرة تؤدي إلى قيام مستوطنات أحادية الاستخدام بكثافة متدنية وهذا يعد ظاهرة شائعة في البلاد النامية، يتحكم في أنماط الأراضي الحضرية واستهلاك الموارد في المستقبل، ويحد من الخيارات المتاحة أمام مخططي المناطق الحضرية، ونتيجة لذلك؛ سيكون مصير المناطق الحضرية هو تحولها لمناطق شبه حضرية تعاني من بنى تحتية تفتقر إلى الكفاءة وأنماط مكلفة من استخدام الموارد وسيستغرق تغييرها وقتًا طويلًا، وعند انعدام الأطر التنظيمية تواجه المناطق شبه الحضرية تحديات بيئية واقتصادية كبيرة تُفقدها دورها في تأمين الخدمات التي تحتاجها المدن[٩].

٤- الافتقار إلى البنية التحتية:

البنية التحتية في المنطقة الحضرية في عدد من البلاد النامية غير ملائمة وغير كافية لا سيّما البلاد الأقل نموًّا؛ حيث تلبي احتياجات شرائح السكان والاقتصادات سريعة النمو، ويؤدي عدم توفر مساكن بتكلفة مناسبة تتوفر بها الخدمات الأساسية مثل: المياه والصرف الصحي والكهرباء - لا سّيما بالنسبة لفئات السكان من منخفضي الدخل - إلى إقامة مساكن غير نظامية تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الكافية من الصرف الصحي، وتكون مخالفة لنظم التخطيط والبناء[١٠].

٥- نفاد الموارد:

تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم استهلاك الموارد في البلاد النامية، ونتيجة لهذا؛ تتزايد الضغوط على موارد الطاقة والغذاء بشكل مطّرد، ويُسفر عدم وجود تدابير خاصة بفعالية استخدام الموارد عن فرض تكاليف مرتفعة غير ضرورية على المستهلكين إضافة إلى استمرار الأعباء، وستلقي الأضرار البيئية وانعدام المساواة الاجتماعية بمزيد من الأعباء على الأجيال المستقبلة، ولا يزال أمر نقص التغذية الصحية يُطرح باعتباره مسألة هامة في المناطق الحضرية الآخذة في الاتساع، وهذه نتيجة جزئية للتوسع الحضري العشوائي[١١].

٦- تدهور البيئة:

ينتج عن التمدد الحضري العشوائي توسع حضري للأراضي بمعدل أعلى من التوسع الحضري للأفراد، وهو

٨ بومخلوف محمد وآخرون: التأطير الاجتماعي للشباب ومسألة الثقة، الجزائر، جامعة الجزائر، ديسمبر ٢٠١٥، ص ٧٠- ٧٢.

9 UN. HABITAT, Urban Planning for City, Nairobi, United Nations Human Settlements Programme, 2012.

10 Ibid.

11 Food and Agriculture Organization of the United Nations, Growing Greener Cities in Africa-First Status Report on Urban and Peri-urban Horticulture in Africa 2012, https://bit.ly/2DZow-Om, Rome, 19 October 2012.

أمر يضر بالبيئة ويؤثر في معيشة المجتمعات المحلية شبه الحضرية؛ بسبب تغطيتها للأراضي التي كان من الممكن استخدامها في أنشطة كالزراعة والسياحة والترفيه، وبالرغم من كون سكان المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية يستفيدون من الدينامية الاقتصادية الجديدة في الصناعات التحويلية والخدمات التي تجلبها عملية التوسع الحضري؛ إلا أن حياتهم لا تستمر في ذلك التحسن بسبب الآثار البيئية السلبية للتوسع الحضري مثل: تلوث المياه ونقصان المساحات الخضراء[١٢].

٧- خطر الكوارث الطبيعية:

تقف المدن التي تعيش توسعات حضرية عشوائية في كثير من البلاد النامية حاليًّا أمام خطر التعرض لخسائر اقتصادية وبشرية كبيرة ناتجة عن الكوارث الطبيعية، فبإمكان الكوارث الناجمة عن تغيير المناخ أن تؤثر في المناطق الحضرية في ارتفاع منسوب مياه البحر والعواصف والأمطار القوية، وأثر موجات الحرارة، وقلة المياه، وتلويث الهواء، وستشكل هذه الأخطار تهديدات كبرى في السنوات القادمة؛ نظرًا لتأثيرها على الصحة والبيئة والبنية التحتية والموارد في المناطق الحضرية، والمناطق المأهولة بالسكان والواقعة على الساحل في البلدان النامية، مثل: الإسكندرية في مصر. وعلى مدار السنوات العشرين الماضية، اعتبرت الفيضانات هي الكارثة الطبيعية الأكثر انتشارًا كما في السودان، كما شهدت الكوارث الطبيعية الأخرى أيضًا كالزلازل ارتفاعًا، وكان من الصعب على المدن التي تكثر فيها المباني رديئة النوعية أن تتلافى الأضرار الناجمة عن تلك الظواهر[١٣].

الأزمة الهيكلية:

تتمثل في: ضعف الأداء الاقتصادي بالمنطقة، بطء تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية والحكم الرشيد، ازدياد مُعدلات الفقر في المناطق الحضرية، الافتقار إلى حقوق الملكية المأمونة.

١- ضعف الأداء الاقتصادي في المنطقة:

يجري هذا النمو السكاني والتوسع الحضري السريعان في بيئة تشهد ضعفًا في مستوى الأداء الاقتصادي؛ حيث بلغت نسبة متوسط النمو للفرد ٠,٩٪ في الفترة من ١٩٨٥ – ٢٠٠٠، وعلى الرغم من انتعاش النمو منذ عام ٢٠٠٠ وهو ما يرجع بشكل أساسي إلى عوامل خارجية كالارتفاع الحاد في أسعار النفط، فإن اقتصادات بلدان المنطقة هي في مجملها اقتصادات تفتقر إلى تنوع الأنشطة بدرجة كبيرة؛ فلم تزد نسبة الصادرات غير النفطية عن ٦٪ من إجمالي الصادرات، وتخضع لبيئة جغرافية سياسية حساسة (التوترات في فلسطين، ولبنان، والعراق، وسوريا، وليبيا، واليمن)، وهي بيئة تتسم بتزايد عدم الاستقرار وغياب الأمن السياسي على مستوى المنطقة، كما يعد ارتفاع معدلات البطالة من بين المشاكل بالغة الأهمية في المنطقة وخصوصًا بين فئة

12 Hoornweg, D.., and Perinaz, B. T., What a Waste: A Global Review of Solid Waste Management, Urban Development Series, Washington: World Bank, Knowledge Papers, No. 15.

13 Green Media., Sustainable Cities – Building Cities for the Future, London: Green Media Ltd, 2012.

الشباب[١٤].

٢- ازدياد معدلات الفقر في المناطق الحضرية:

على الرغم من أن المنطقة العربية تعدُّ متوسطة الدخل إلى حد كبير، فإن نسبة كبيرة ومتزايدة من سكانها تعاني من الفقر والتعرض للمعاناة؛ ففي عام ٢٠٠١ كان هناك ٢٣,٢٪ من السكان يعيشون بأقل من دولارين في اليوم للفرد. وقد أجرى البنك الدولي دراسة عام ٢٠١٥ لرصد الفقر حول العالم بينت تفاوت نسب الفقر بين الدول حول العالم، وتصدرت جيبوتي الترتيب، لتحتل المرتبة الأولى في الدول العربية، بنسبة وصلت إلى ١٨,٣٢ ٪ من السكان عام ٢٠١٢، في حين احتلت السودان المرتبة الثانية بنسبة ١٤,٩٢ ٪ من السكان. ويعيش حوالي ١٠٠ مليون عربي (من أصل ٣٤٥ مليونًا) تحت خط الفقر منهم ١١ مليونًا يعيش على أقل من دولار يوميًّا، كما يعاني حوالي ٤٠ مليون عربي في الدول العربية من نقص في التغذية، أي ما يعادل ١٣٪ من السكان تقريبًا[١٥].

٣- بُطء تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية والحكم الرشيد:

تعاني البلاد العربية بشكل عام من التأخير في تنفيذ الإصلاحات الضرورية في السياسات الاقتصادية وأنظمة إدارة الحكم، التي لها أثر بالغ في تحسين مناخ الاستثمار ومعالجة أوجه القصور الناجمة عن كبر حجم القطاع العام وافتقاره إلى الكفاءة، بالإضافة إلى ضعف مشاركة القطاع الخاص، كما أن التقدم في تحقيق اللامركزية محدود بشكل عام.

ثانيًا: التهميش الحضري والحق في المدينة:

حرص الإسلام على غرس قيم تربوية في الفرد المسلم من شأنها العمل على نشر قيم المساواة وعدم التفرقة على أساس جنس أو لون أو لغة بين أفراد المجتمع، ومن ثم القضاء على فكرة التهميش من جذورها، وهو ما نلتمسه في مواضع عدة من السيرة النبوية، فقد ورد عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»[١٦]، وكذلك قوله – صلى الله عليه وسلم –: «ألا لا فضل لعربيٍ على عجميٍ، ولا لعجميٍ على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى»[١٧].

إلا أن هذا لم يمنع من بروز ما سُمي بالتهميش الحضري في المجتمعات العربية، وهو تلك الآليات التي تستخدمها فئات اجتماعية في إقصاء فئات أخرى وتهميشها. وتأخذ ظاهرة التهميش شكلين:

الأول: هو النمط السوسيو – اقتصادي، ويقصد به إبعاد شرائح اجتماعية من المشاركة في الامتيازات

١٤ البنك الدولي، التنمية الحضرية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مذكرة قطاعية، ٢٠١٦.

١٥ ثريا قاسمي: «معدلات الفقر ترتفع في العالم العربي»، مجلة ميم، (https://bit.ly/٢NuJKHs)، تاريخ الاقتباس: ١٧ أكتوبر ٢٠١٧.

١٦ أخرجه البخاري في صحيحه (٣٤٧٥/ كتاب الأنبياء) من حديث عائشة رضي الله عنها.

١٧ أخرجه أحمد في مسنده (تتمة مسند الأنصار/٢٣٤٨٩).

وأنشطة المجتمع الاقتصادية والإنتاجية.

أما الثاني: فيُطلَق عليه النمط السوسيو – ثقافي، وفيه يكون التهميش طوعيًّا من قبل الأفراد الذين يرفض المجتمع عملية إدماجهم فيه[١٨].

ويمس التهميش المناطق الحضرية والريفية معًا، ومن ثم تعد المناطق الموصوفة بالهامشية خزانًا للاحتجاج؛ حيث إن الهامشية تشير إلى الإقصاء الاجتماعي لفئات اجتماعية، وتحدُّ من تفاعلها الاجتماعي[١٩]، وهناك علاقة وثيقة بين التهميش والحركات الاحتجاجية المُطالبة بالحق في المدينة، فالفئات الهامشية تنتفض للمطالبة بحقوقها، وتشكل عالمًا واسعًا يمر عبر الشرائح المختلفة في قاع المدينة من المحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية، والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، والعاطلين عن العمل الذين ينتشرون في أماكن مُتعددة[٢٠].

وتعد الفوارق الاجتماعية بين الساكنة الحضرية مؤشرًا على اتساع نطاق ظاهرة التهميش في المدينة، وتكشف عن لامساواة واضحة، تعكسها المظاهر الخارجية للثراء الفاحش لدى أقلية من السكان الذين يكوِّنون في مجموعهم شبكة من المجموعات المُحتكرة للثروة والسلطة معًا[٢١].

وهو ما يجعل من الضروري في إطار دراسة السياسات الحضرية إلقاء الضوء على الفئات المهمشة في مجتمعات المدن العربية التي تفتقد لما أسمته الأمم المتحدة «الحق في المدينة»، والذي يتمثل في حق الاستخدام المتكافئ للمدن في إطار مبادئ الاستدامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهو حق لقاطني المدن وبشكل خاص الفئات المعرضة للأخطار، مع التأكيد على شرعية قيامهم بالعمل والتنظيم وفق ما يناسب حياتهم وعاداتهم، ومع تحقيق أقصى درجة من الحق في اتخاذ قراراتهم بحرية للحصول على مستوًى معيشي لائق يحوي كل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية[٢٢].

الفئات المهمشة في العالم العربي

تتعدد مظاهر التهميش والإقصاء الاجتماعي في العالم العربي بين غياب الصفة القانونية، والتمييز الإثني، والتمييز بسبب الهوية، والوضع الاجتماعي الهش للنساء، وعدم توفر سياسة شاملة تعنى بذوي الإعاقات، وضعف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، وعدم توافر المأوى الآمن والخدمات الصحية

18 Rocher, Guy., La Marginalité sociale: Un Réservoir de contestation, Claude Ryan (dir.), Le Québec qui se fait, Montréal: Hurtubise HMH, 1971, p. 41- 47.

19 Bailly, Antoine S., La Marginalité, une approche historique et épistémologique, Anales de Geografía de la Universidad Complutense, Vol. 15, 1995.

٢٠ إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟، الجزائر، دار الهدى، ٢٠٠٤، ص ٧٩.

٢١ عنصر العياشي: «التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات»، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مؤسسة الأهرام ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، ٢٩ فبراير ١٩٩٦، ص ٧.

22 World Urban Forum, Op.cit.

الشاملة، وانتشار الأمية، وعدم توفر الحماية للعمال المهاجرين واللاجئين. هذا وتتمثَّل العوامل المنتجة للتهميش في: عوامل مؤسسية، مثل: عدم وجود سياسة شاملة لمساعدة الفئات المُستبعدة، وعوامل قانونية، مثل: عدم الاعتراف بحق المواطنة أو الحماية القانونية لتلك الفئات، وعوامل ثقافية مثل التمييز أو الفصل الإثني، وعوامل سلوكية واجتماعية، مثل: التمييز على أساس الجنس[٢٣].

وهذه العوامل التي تجتمع في كثير من الأحيان تؤدي دورًا فاعلًا في خلق حالة التهميش والإقصاء الاجتماعي، وعلى هذا الأساس يُمكن تصنيف المُهمشين عمومًا في البلدان العربية إلى عدد من الفئات الضعيفة، كالتالي:

أولًا: التهميش على أُسس قانونية: ويعني عدم الاعتراف بحق المواطنة أو الحماية القانونية لتلك الفئات:

عديمو الجنسية في بلدان الخليج (البدون): وتشمل هذه الظاهرة مئات الآلاف من الأفراد يقيمون في بلدان الخليج بشكل متصل ولأجيال متعاقبة، لكن لا تعترف الحكومات بانتمائهم إلى جنسية هذه البلدان، وتزيد حدة هذه الظاهرة أحيانًا بسبب انغماس أطراف من فئة البدون في اتخاذ إجراءات معادية للدولة، مثل: تأييد فئة من بدون الكويت الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠، ولا تقتصر الحالات الحادة على بلدان الخليج وحدها؛ إذ تظهر أيضًا في بلدان المشرق العربي، فوفقًا لمفوضية اللاجئين كان هناك ما يقدر بحوالي ١٢٠ ألف شخص عديم الجنسية في العراق عام ٢٠١١، ويمنع افتقار عديمي الجنسية للوثائق والجنسية حصولهم على العديد من الحقوق الأساسية بما في ذلك الاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون، وهو ما يُعاني منه فئات من الأكراد في سوريا؛ حيث جُرِّد أكثر من ١٥٠ ألف كردي من جنسيتهم؛ مما ترتب عليه معاناتهم في العمل والسفر وحقوق الملكية وغيرها[٢٤].

العمالة المهاجرة: يمثل نمط التعامل مع الأجانب والمهاجرين نمطًا مؤسفًا في الواقع العربي، ومن أبرز مظاهره ما يسمى بنظام الكفيل في البلدان الخليجية الذي يُخضع العاملين الأجانب لإجراءات تمييزية مهينة، ويفتح مجالًا واسعًا لاستغلال الكفلاء لمكفوليهم من العاملي، ولا تتوقف مشكلات العمالة المهاجرة في البلدان العربية عند وضعها كدول مستقبلة لهذه العمالة فحسب، فهناك بلدان مصدرة لهذه العمالة مثل: مصر والسودان، وهناك أخرى تحولت إلى معبر للعمالة المهاجرة وخصوصًا تلك المتوجهة إلى أوروبا مثل: مصر وليبيا والمغرب وموريتانيا[٢٥].

اللاجئون والنازحون: تعد المنطقة العربية من المناطق المليئة بمشكلات اللجوء والنزوح واسع النطاق جراء الحروب الدولية، والنزاعات الداخلية المسلحة، والظروف البيئية، وتشهد ولا تزال منذ عقود موجات متعاقبة من عمليات اللجوء والنزوح، وتضم بلدان المشرق العربي وحدها نحو ٥٠٪ من اللاجئين المسجلين في العالم.

٢٣ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير السكان والتنمية: إقصاء الشباب في منطقة الإسكوا»، العدد الخامس، ص ٥- ٦.

٢٤ محسن عوض وآخرون: مسار مكافحة العنصرية في السياقين الدولي والعربي، وقائع ومناقشات الاجتماع التحضيري العربي لمراجعة ديربان، القاهرة، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المجلس القومي لحقوق الإنسان، ٢٠١١.

٢٥ محسن عوض (محرر): مسار مكافحة العنصرية والتمييز العنصري في السياقين العربي والدولي، القاهرة، المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، مارس ٢٠٠٩، ص ٦٦.

وقد دفعت النزاعات الناشئة في كل من العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال والسودان وسوريا وليبيا العديدَ من السكان للهجرة نحو مناطق أكثر أمنًا؛ فمثلًا يستضيف الأردن لاجئين من فلسطين المحتلة، ولبنان، والعراق، وأخيرًا سوريا وليبيا.

كما يشكل لبنان وجهة للعديد من اللاجئين العراقيين والأكراد والفلسطينيين، في حين سجلت سوريا النسبة الكبرى من حيث السكان العراقيون واللاجئون الفلسطينيون الذين يفرون حاليًّا من سوريا، كما دفعت نزاعاتُ السودان واليمن وجيبوتي موجات كبيرة من المهاجرين اللاجئين تدفق معظمهم إلى مصر والسودان واليمن، وفي منطقة المغرب العربي استقبلت الجزائر اللاجئين الصحراويين ممن هربوا من النزاع في منطقة الصحراء الغربية[٢٦].

ثانيًا: التهميش على أُسس ثقافية: ويعني التمييز أو الفصل الإثني، وكانت أبرز تجليات التمييز العرقي للأقليات في الوطن العربي:

الأقليات الدينية والإثنية: تشير عادة إلى الأقليات الوطنية والإثنية والأقليات الدينية واللغوية، ولدى جميع الدول جماعة أو أكثر من الأقليات داخل أراضيها الوطنية تتميز بهويتها القومية أو الإثنية أو اللغوية أو الدينية الخاصة التي تختلف عن هوية السكان الذين يُشكلون الأغلبية، ومن الممكن أن نعد مصطلح «الجماعة الإثنية» باعتبارها الجماعة التي يشترك أفرادها في عنصر أو أكثر من عناصر اللغة والعقيدة والطائفة، ويمتلكون وعيًا بخواصهم المشتركة تلك وغيرها من العوامل التي تُحيل الجماعة الإثنية إلى جماعة لا يمكن الخروج من دائرة الانتماء إليها مثل: الانتساب للجماعة من خلال الميلاد أو التاريخ المشترك أو الوطن[٢٧].

الحراطين في موريتانيا: ويطلق مصطلح «الحراطين» على عرب موريتانيا السمر، وهم شريحة اجتماعية واسعة، نمت ديموغرافيًّا بشكل لافت خلال القرنينِ الماضيينِ وأصبحت تشكل في العقود الأخيرة رقمًا صعبًا في مكونات ثلاث دول، هي: موريتانيا ومالي والسنغال، كما أنهم من الفئات المهمشة في البلدان العربية.

والحراطون في موريتانيا يقارب تعدادهم ١,٥ مليون نسمة، بنسبة تقارب ٤٨٪ من تعداد سكان البلاد، وقد تميزت هذه الشريحة بمعاناتها التاريخية من التهميش واستغلال باقي فئات المجتمع لها على شكل عبودية مباشرة وغير مباشرة[٢٨].

الأخدام في اليمن: من أشهر الفئات المهمشة في اليمن فئة الأخدام، وهي فئة اجتماعية شديدة البؤس تعيش حياة بدائية؛ حيث لا تعليم، ولا صحة، ولا اعتراف بأنها جزء من نسيج المجتمع اليمني[٢٩]، ومثلهم الأمازيغ في الجزائر.

ثالثًا: التهميش على أُسس سلوكية واجتماعية: ويعني التمييز على أساس الجنس أو السن، فضلًا عن عدم

٢٦ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة المدن العربية: تحديات التحول الحضري، ص ٧٣.

٢٧ الأمم المتحدة، حقوق الأقليات: المعايير الدولية وإرشادات بشأن تطبيقها، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ص ٢. محسن عوض، حقوق الأقليات، الدليل العربي، ص ٢١٩.

٢٨ محسن عوض وآخرون: مسار مكافحة العنصرية في السياقين الدولي والعربي، مرجع سابق.

٢٩ المرجع السابق.

وجود سياسة شاملة لمساعدة الفئات المُستبعدة، كما في:

فقراء الريف والمدن: يعد الفقر مصدرًا أساسيًّا للإقصاء الاجتماعي والتهميش، ويرصد تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٩ عدد الفقراء في المنطقة العربية الذين كانوا يعيشون دون خط الفقر في البلدان العربية التي لم يكن يدور فيها نزاع بنحو ٣٤,٦ مليون فرد وفق خط الفقر الدولي، كما أورد مقارنة بين معدلات الفقر المدقع واتجاهاته في تسعة بلدان عربية على أساس خطوط الفقر الوطنية الدنيا، بينت أن نسبة الفقر المدقع بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ بلغت ١٨ ٪وهي أعلى قليلًا من النسبة التي كانت في تسعينيات القرن الماضي ١٧,٦٪.[٣٠]

النساء والتهميش: تعاني النسبة الكبرى من النساء العربيات بشكل عام من التمييز ضدهن في الواقع، وعلى الرغم من الجهود القانونية والحقوقية الرامية للنهوض بوضع المرأة العربية والتحسن النسبي الذي حققته، فقد شرعت الدول قوانين ولوائح خاصة بالمرأة على المستوى الأسري، لدرجة دفعت بعض خبراء القانون للقول بأن وضع المرأة القانوني أصبح متغولًا على حق الرجل لا سيّما في قضايا الطلاق، كما أن فكرة الكوته التي تحصل عليها المرأة في المجالس النيابية والسياسية، تظل خطوة من وسائل الدولة في دعم حقوق المرأة، بما يجعلها أبعد عن التهميش مقارنة بغيرها.

ومع ذلك، تظل هناك مجالات عديدة تتعثر فيها هذه الجهود، وتكمن إجمالًا في المشاركة السياسية للمرأة – من ناحية التأهيل السياسي والقبول المجتمعي – فلا تزال المرأة غير مقبولة اجتماعيًّا من ناحية الحضور السياسي والتقبل الاجتماعي؛ وذلك لقصور لدى العادات والتقاليد المجتمعية من جهة، ولتقصيرها هي ذاتها في حق نفسها، فضلًا عن قصور دمجها في إطار عملية التنمية، كما أنه لا يحق للسيدة المتزوجة من أجنبي أن يحمل أبناؤها جنسيتها في بعض البلاد، ووقف النظام التشريعي القائم عاجزًا أمام تأمين الحماية للنساء في مجال العنف الأسري أو الصادر عن الدولة والمجتمع، ويبلغ العنف ضد النساء الذروة القصوى في مناطق الأزمات والنزاعات المسلحة مثل ما يحدث في فلسطين، والعراق، والسودان، والصومال[٣١].

تهميش قطاعات من الشباب: أدى ارتفاع نسبة الشباب في الفئة العمرية من ١٥ – ٢٤ إلى ما يُعرف اليوم ببروز فئة الشباب؛ حيث تضاعف العدد الإجمالي للشباب في المنطقة بحوالي ٥,٣٢ مرات بين عام ١٩٥٠ و٢٠١٠، وأصبح الشباب يمثلون نحو ٥٠ ٪ من إجمالي السكان لتمثل المنطقة المرتبة الثانية بين مناطق العالم بعد إفريقيا جنوب الصحراء.

ورغم جهود بلدان المنطقة لتطوير النظم التعليمية لاستيعاب هذه الفئة، وملاحقة النمو الكمي لأعداد الطلاب فمازالت الأمية والتسرب المدرسي مستفحلين فيها، ومازالت مؤسساتها التعليمية عاجزة عن توفير فرص تعليمية للأجيال الجديدة من الشباب، فضلًا عن عدم مواءمة مخرجات التعليم – خصوصًا العالي – مع متطلبات أسواق العمل المحلية والإقليمية، وهو ما يؤدي إلى إقصاء آلاف الشباب من الالتحاق بسوق العمل وزيادة نسب البطالة

30 Marotta, Daniela., and Nucifora, Antonio., Poverty Measurement :The World bank aproach, Tunisia: September, 2011.

31 Ibid.

بين الشباب[٣٢]، وما يترتب على ذلك من عزوف هؤلاء الشباب عن المشاركة السياسية وحتى المجتمعية، ليتكوَّن لدى المجتمعات العربية شريحة من الشباب المُهمَّش ربما بإرادته أحيانًا كنتاج للأوضاع المعيشية المتردية.

فئات من الأطفال: ومن بينهم الأطفال العاملون، والأيتام، والمشردون، والأطفال المولودون خارج نطاق الزوجية، وخدم المنازل، وذوو الاحتياجات الخاصة، والمصابون بفيروس نقص المناعة، والمُختلون عقليًّا، والأطفال المسجونون، والأطفال المتزوجون، وأطفال الأقليات، والمهاجرون واللاجئون والرحل، والأطفال المحرومون من الأوراق الثبوتية (عديمو الجنسية)، والأطفال المتأثرون بالحروب؛ حيث تعج المنطقة العربية بالعديد من هذه الفئات[٣٣].

كل تلك الفئات وربما غيرها مما أغفلنا ذكره غير عامدين، فقدوا حقهم في المدينة بعد ممارسة سياسات إقصائية تجاههم من قِبل الأنظمة الاستبدادية العربية، سواء كانت إيجابية بنصوص أو ممارسات إقصائية، أو سلبية بعدم التعاطي مع ثقافات أو ممارسات شعبية تصب في إقصائهم وتهميشهم وفي الأخير فقدانهم لحقٍ أصيل من حقوقهم في بلدانهم وهو الحق في المدينة.

ومن ثم فقد افتقد شعب المدينة العربية مفهوم الأمة القائم على اندماج جميع طوائف المجتمع وفئاته في كيان واحد يرقى فوق مستوى الانتماءات الدونية، وهو ما يجعلنا ننتقل في المبحث الثالث لدراسة السياسات الحضرية العربية وأثرها على القيم الاستبدادية.

تعرضت المجتمعات العربية خلال السنوات الأخيرة لحركية شديدة، هي حركية جغرافية ذات صلة بانتقال مركز الجذب من الريف إلى المدينة، وديموغرافية جعلت المدينة تتحمل العبء الأكبر من نتائجها، وسوسيو – اقتصادية تمثّلت في انغراس ثقافة استهلاكية وقيم مظهرية؛ حيث جرى تشجيع الاستهلاك عبر الاستيراد، وتطبيق سياسات دعم الأسعار لتعميق الدور التوزيعي للدولة إزاء الفئات الهشة، وإطلاق برامج مكافحة الندرة التي ضاعفت الإنفاق العمومي، وكان مرد زخم تلك التوجهات إلى عوائد النفط الضخمة في الدول النفطية[٣٤].

ولم تمنع هذه السياسات من بروز فوارق اجتماعية في المجتمع؛ فقد سرّع الانفتاح الاقتصادي بروز الفئات سريعة الثراء التي استغلت تحالفها مع بيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية، واستفادت من بعض الإجراءات الظرفية لتقوي نفوذها.

هذه الشريحة شبَّهها بعض المراقبين بالفئة الطفيلية؛ لما شغلته من آليات مضاربة وتهرب ضريبي، واتجار غير مشروع، فأصبحت أقرب إلى البرجوازية الهجينة الميَّالة إلى النهب، ومن استفادة غير مشروعة من الريع وممارستها السلطة بشكل تعسفي[٣٥]، وتحولت معها النخبة الحاكمة من نخبة تنموية إلى ريعية، ومن نخبة

٣٢ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق.

٣٣ المرجع السابق.

34 Stora, Benjamin., Algérie: Histoire contemporaine, 1930 – 1988, Alger, Casbah Ed., 2004, P. 312.

٣٥ أحميدة عياشي: سنوات الشاذلي بن جديد ٢– معركة التخلص من إرث بومدين، الجزائر نيوز، (https://bit.ly/2zv2XkDK) ، تاريخ النشر: ٩ أكتوبر ٢٠١٢.

بيروقراطية إلى مرتشية[٣٦]. عندما تعمقت هذه الممارسات، ولّدت انقسامية اجتماعية بدأ يشعر بها المحرومون تجاه أقلية تحتل قمة الهرم الاجتماعي[٣٧].

أبعاد المُشكلة:

أسهمت السياساتُ الحضريةُ للنظم العربية – وفقًا لما سبق – في ترسيخ القيم الاستبدادية في مجتمعات تلك المدن، وكانت أبرز السياسات التي أسهمت في ترسيخ تلك القيم في المدن العربية وشكَّلت أبعاد المُشكلة، هي: تغييب الإدماج الاجتماعي، وسياسات التأطير التي عملت من خلالهما النظم السياسية على ترسيخ أركانها الاستبدادية لقتل أي محاولات للمواطنين للتعامل معها أو الثورة عليها.

١ – المدينة العربية والإدماج الاجتماعي:

الإدماج الاجتماعي: هو عملية تهدف إلى تغيير الآليات التي تنطوي على التمييز في المجتمع، وتضع فئات أو مجموعات سكانية معينة في وضع حرج، وتحرمهم من فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن مكاسب استراتيجيات الحد من الفقر، ومن الوسائل التي تساعدهم على تحسين نوعية حياتهم، ولطالما كانت آليات الإقصاء والتهميش في الدول العربية تقع في صميم البنية السياسية والاجتماعية للنظم العربية، بل وكانت تشكل استراتيجيتها للاستمرار وتعزيز احتكارها للسلطة والثروة.

ولم تشهد المنطقة استراتيجيات شاملة لمكافحة التهميش، وتركزت الجهود المطروحة على الإدماج في الاستراتيجيات الدولية المعنية بجوانب معينة مثل: استراتيجيات مكافحة الفقر، أو تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والعمل، أو تلك المتعلقة بالنهوض بأوضاع فئات معينة مثل: النساء والأطفال والمعاقين، ومحاولة إدماجهم في العمل العام أو في برامج التنمية، أو إطلاق برامج اجتماعية للتخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية المترتبة على السياسات الاقتصادية.

كل تلك الجهود ربما كانت تفيد إن كانت تتم في إطار مشروع متكامل لسياسة حضرية وطنية تهدف بشكل واعٍ ومُنظم إلى الحكامة الحضرية، إلا أن هذا لم يحدث، وظلّت هذه الجهود في مجملها تتم في إطار ثلاثة رؤى رئيسة لم تتخطها:

أ– أن تظل تحت سقف العولمة وإدماج الاقتصادات الوطنية في السوق العالمية، فيما لم تظهر أية نيات نحو معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها.

ب– أن النظم العربية عندما أخذت بنموذج الرأسمالية الغربية كنموذج للتنمية الاقتصادية، قد تجاهلت الضمانات الاجتماعية التي ترافقها، فانسحبت تدريجيًّا من وظائفها الاجتماعية، وقيَّدت قدرات القوى الاجتماعية مثل: النقابات، والاتحادات العمالية والمهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وكبَّلت الحريات العامة لا سيّما الحق

٣٦ سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية– الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ٢٥٧.

37 Nesrouche, Nouri., Ils ont contribué à fragiliser l système: Les Grandes dates des révoltes pré–octobre 1988, El Watan, https://bit.ly/36CVlvo, 5 October 2008.

في التنظيم، والحق في المشاركة في الحياة العامة؛ حتى يظل المواطنون أفرادًا في مواجهة الدولة.

ج- مواجهة المطالب والاحتجاجات الاجتماعية بإصلاحات شكلية لا تمس مصالح الشعوب، بقدر حرصها على إرضاء المانحين الدوليين.

وفي هذه السياقات الثلاثة، استبدلت الأنظمة العربية بـ»شرعية الرضا» قهرَ الأجهزة الأمنية، واستبدلت بالإنجازات التنموية الدعايةَ الإعلامية، واستبدلت بنظم الضمان الاجتماعي دعمًا سلعيًّا أو نقديًّا تشكو الحكومات ذاتها من أنه لا يصل إلى مستحقيه، ويشكو المجتمع من أنه يتعرض لنهب كبير.

ولم تستطع النظم العربية التمييز بين الاستقرار والجمود، وأصابها قدر كبير من الرضا عن الذات حتى رأت من حقها بل ومن واجبها أن تورث السلطة إلى أبنائها، وكأن الدول العربية أصبحت «تركة» يتوارثها الأبناء عن الآباء[٣٨].

٢- المدينة العربية وسياسات التأطير:

تكمن المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المدن بالأساس في سرعة التحضر الناتج عن النزوح الريفي والنمو الديمغرافي، والنزوح الناتج عن مشكلات الريف الأمنية والاقتصادية بشكل خاص مثل: قلة الموارد والجفاف وغيرها، والتي تدفع بالسكان إلى مغادرة قراهم والاستيطان في الحضر في ظروف صعبة مشكِّلين أحياء هشة.

ومع الوقت ونتيجة للظواهر الاجتماعية التي تفرزها تلك الأحياءُ أصبحت في حاجة إلى إعادة إسكان سكانها، كما تحتاج إلى تأطير سكان تلك الأحياء وتأطير الشباب وهو الأمر الذي غاب تمامًا عن السياسات الحضرية التي اتبعتها النظم العربي؛ ففي ظل هذه الظروف تزداد صعوبة الإبقاء على مثاليات الهوية الحضرية والمواطنة والانتماء، أو ما يُمكن تسميته بالسياسات الحضرية المُتسقة والمُهددة بالفعل بسبب استقواء الأنظمة الاستبدادية، وحتى فكرة أن المدينة قد تكون كيانًا سياسيًّا جمعيًّا، وموضعًا يُمكن منه وعبره أن تنشأ حركات اجتماعية تقدمية؛ تُصبح حينها غير قابلة للتصديق[٣٩].

وبالفعل أبعدت تلك السياسات الدول العربية عن الحكامة الحضرية، وهو ما أدى بدوره لتردّي الأوضاع الداخلية لتلك الدول للدرجة التي فجرَّت ثوراتها، وربما جعلتها فيما بعد تواجه تحديات على طريق تحولها للديمقراطية كنتيجة لفشل أنظمة ما بعد الثورات في مواكبة المُتطلبات الحضرية لشعوب تلك الدول، وعدم قدرتها على مواجهة عناصر الأزمة الحضرية في مجتمعاتها.

مما أسهم بدوره في إعادة إنتاج النظم الاستبدادية، وهكذا تكون قد أسهمت السياسات الحضرية بصورة كبيرة في تعزيز القيم الاستبدادية بشكل جعل من عملية الانتقال الديمقراطي في الدول العربية عملية بالغة التعقيد.

---

٣٨ محسن عوض: قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق السياسية والاجتماعية- نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٣، ص ١١٠.

٣٩ ديفيد هارفي: مدن متمردة – من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة: لبنى صبري، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص ٤٥.

الخاتمة:

يُمكن للسياسات الحضرية الوطنية أن تُقيم الصلة بين ديناميات التحضر وعملية التنمية الوطنية عمومًا، كما يُمكنها أن تساعد في تسخير فوائد التحضر مع التخفيف من حدة التحديات من خلال تطوير رؤية شاملة أوسع نطاقًا للسياسة الحضرية الوطنية. وللوصول للحكامة الحضرية؛ لا بُد أن تهدف خطط العمل الوطنية إلى تحقيق نتائج حضرية أفضل من خلال:

أ- المساعدة على مواءمة السياسات القطاعية التي تؤثر في المناطق الحضرية.

ب- تهيئة بيئة مؤسسية تمكينية.

وهكذا فإن القوى الوطنية الجديدة يجب عليها أن تُكمل السياسات الحضرية المحلية بدلًا من أن تبدأ من الصفر، وذلك من خلال تبنّي التحضر عبر المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية جميعها، ومساعدة الحكومات على التصدي للتحديات مثل: التكامل وتغير المناخ، من خلال أُطر السياسات الإنمائية الوطنية والمحلية، وكذلك بالاهتمام بإدماج الفئات المُهمشة، والشراكة والمشاركة بين كل فئات المجتمع وطبقاته[٤٠].

أولًا: الإدماج:

وهو التعامل المباشر مع التهميش متعدد الأبعاد الذي يربط بين عدة عوامل، مثل: عدم كفاية الدخل، وسوء نوعية السكن، وانخفاض مستويات مهارات التعليم والتدريب المهني، والوظائف غير الثابتة، ونقص الرعاية الصحية، وغياب الحقوق، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات لرفع الوعي والتصدي للآثار السلبية المترتبة على العوامل السابقة، كما أن الآثار المترتبة على السياسات الجزئية، مثل: الدخل والصحة والتعليم والمناطق الحضرية والتخطيط، جميعها أصبحت ذات وزن لا يقل عن السعي للتنسيق فيما بينها.

ثانيًا: المشاركة:

وتعني أن يشكل الفرد جزءًا من الكل، وتكمن أهميتها كمبدأ استراتيجي في حقيقة أن الاستبعاد بشكل أو بآخر يؤثر في الجميع، ولا سيّما الجهات الفاعلة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبهذا يصبح من الصعوبة بمكان تحقيق أي تقدم ملموس دون تعاون هذه الجهات الفاعلة.

ومفهوم الشراكة يتخطى كونه حوارًا يؤدي إلى تحرك مشترك، ولكنه تحرك يؤدي فيه كل شخص دوره المنوط به، وكذلك يختلف مفهوم الشراكة عن مفهوم التنسيق الذي يتضمن مستوى أقل من الإلزام ويتعلق أكثر بترتيب الأبعاد التنظيمية وتنسيق التعاون.

وتعد عملية المشاركة عملية ذات أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ويوجد تداخل بين الأبعاد الثلاثة، ومن ناحية أخرى فإن مكافحة التهميش تنطوي على تغيير في نموذج التنمية المحلية، وينبغي اعتبارها أحد

40 HABITAT III, "National Urban Policy", United Nations Conference on Housing and Sustainable Urban Development, October 2016, P.p. 2-3.

عوامل النمو الاقتصادي وهو ما يتطلب إعادة تقييم الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع[٤١]؛ للوصول بالمدينة العربية لسياسة حضرية عادلة، تصب في استقرار تلك المدن وتحقيق رفاهها وتقدمها.

وأخيرًا، عملت الأنظمة العربية منذ الاستقلال على ترسيخ أركانها بصورة استبدادية جعلتها تستخدم سياسات حضرية إقصائية تهميشية للعديد من الفئات في مجتمعات المدن العربية، وتوصلت الورقة إلى كون السياسات الحضرية التي لا يكون التأطير الاجتماعي للسكان ومكافحة التهميش بالدمج والمشاركة من أولوياتها؛ تبقى سياسات منقوصة ولا ترقى لأن تصل للحكامة الحضرية، وقد تتعرض الحياة الحضرية إلى فوضى اجتماعية يصعب التحكم فيها بل قد تؤدي إلى تهديد المجتمع.

وفي المدن العربية وحتى في أوج الحراك الاجتماعي غاب تمامًا مفهوم التأطير والإدماج؛ مما فتح المجال للتلقائية والظرفية والانفلات الذي خرج عن السيطرة، ففي جميع البلدان العربية لم تكن هذه السياسات – التأطير أو الإدماج – من أولوياتها في التنمية بعد حصولها على الاستقلال، فكانت النتيجة التي واجهتها تلك المدن في ظل هذه النظم الاستبدادية هي مجموعة من الصراعات الاجتماعية، والفوضى التي عرفتها المدن العربية، فحولتها من قاطرة النمو والتنمية إلى مركز للتخلف والتدهور والفوضى وهو ما أسهم بدوره في تعزيز القيم الاستبدادية.

41 Ibid.

الإصدار الأول 2018
الإصدار الثاني 2020
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

أركان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

info@arkan-srp.com